



الرباط، في 24 نونبر 2025

المديرية العامة للتجارة
مديرية الحماية والتقنين التجاري

إعلان عمومي رقم DDC/13/2025 بخصوص نتائج التحقيق المضاد للإغراق على واردات البولي كلوريد الفينيل ذات منشأ مصر

قامت وزارة الصناعة والتجارة (بشار إليها لاحقا باسم ("الوزارة")), في 27 نونبر 2024، بموجب إعلان عمومي¹، بفتح تحقيق مضاد للإغراق على واردات البولي كلوريد الفينيل ذات منشأ مصر

في ختام المرحلة الأولية للتحقيق، أعلنت الوزارة تحديدا أوليا إيجابيا لوجود الإغراق والضرر المهم وكذا العلاقة السببية. وابتداء من تاريخ 06 يونيو 2025، تم فرض رسم مؤقت مضاد للإغراق على واردات PVC ذات منشأ مصر، وذلك بموجب القرار المشترك لوزير الصناعة والتجارة ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1346.25 الصادر في 24 ذي القعدة 1446 (22 ماي 2025) المنشور في الجريدة الرسمية عدد 7410 بتاريخ 05 يونيو 2025.

وطبقا لمقتضيات المادة 25 من القانون رقم 15.09 المتعلق بتدابير الحماية التجارية والمادة 27 من المرسوم رقم 2.12.645 بتطبيق هذا القانون، تعلن الوزارة، من خلال هذا الإعلان، عن نتائج التحديد النهائي لهذا التحقيق.

1. المنتج المعني

المنتج المعني كما تم تعريفه في التحقيق هو البولي كلوريد الفينيل (PVC) في شكله الأساسي، المنتج عن طريق البلمرة بالتعليق لمونومر الفينيل (VMC)، ذو منشأ مصر. ويصنف حاليًا ضمن البند الجمركي للنظام المنسق الوطني (SH) التالي: 39.04.10.90.00.

2. البلد المصدر للمنتج موضوع التحقيق

المنتج المعني ذو منشأ مصر.

3. وجود الإغراق وهامش الإغراق المحدد

تم تحديد هامش الإغراق للمنتج-المصدر EGYPTIAN PETROCHEMICALS COMPANY (EPC) على أساس أجوبته على استمارة التحقيق، باعتباره المنتج-المصدر الوحيد الذي تعاون في التحقيق من خلال تقديم أجوبة كاملة. وعليه، تم تحديد القيمة العادية على أساس أسعار مبيعاته المحلية في مرحلة الخروج من المصنع، في حين تم تحديد سعر التصدير على أساس الأسعار الحقيقية المفوترة للمشتريين المغاربة المستقلين في مرحلة الخروج من المصنع.

¹ الإعلان العمومي رقم DDC/11/2024 المتعلق بفتح تحقيق مضاد للإغراق على واردات البولي كلوريد الفينيل ذات منشأ مصر المنشور في الصحف اليومية "L'Opinion" العدد رقم 20.304 بتاريخ 22 و23 و24 نونبر 2024 "والعدد 20.305 بتاريخ 25 نونبر 2024 و "العلم" العدد رقم 25904 بتاريخ 25 نونبر 2024 وعلى موقع الوزارة (<https://www.mcinet.gov.ma/fr/antidumping>) في 22 نونبر 2024.



بالمقابل، ونظرا لعدم تعاون المنتجين -المصدرين الآخرين، تم تحديد هامش الإغراق على أساس أفضل المعلومات المتاحة، والمتمثلة في هذه الحالة، في بيانات المقال.

ويتم عرض هوامش الإغراق، المحددة نهائيا، في الجدول التالي كالاتي:

EGYPTIAN PETROCHEMICALS COMPANY	74,87%
Autres producteurs exportateurs	92,19%

4. وجود الضرر المهم

مكنك دراسة وتحليل عناصر الضرر من استخلاص الاستنتاجات التالية:

- ارتفاع ملحوظ في حجم واردات PVC ذات منشأ مصر خلال فترة التحقيق، سواء بشكل مطلق أو بالنسبة إلى الإنتاج والاستهلاك المحليين.
- تأثير واردات PVC ذات منشأ مصر بشكل كبير على أسعار PVC المنتج محليا، وتجسد ذلك من خلال وجود تخفيض للسعر طوال الفترة التي تم تحليلها ومنع ارتفاع الأسعار.
- تدهور ملحوظ في وضعية قطاع الإنتاج الوطني، كما تجسد من خلال التراجع الفعلي لبعض مؤشراتته الاقتصادية والمالية خلال فترة التحقيق، بما في ذلك فقدان حصته السوقية والانخفاض الحاد في عائد الاستثمار، وكذا التدهور المستمر في الربحية.

بناء على ما سبق، تم التحديد بشكل نهائي، أن قطاع الإنتاج الوطني قد تعرض لضرر مهم طبقا للمادة 13 من القانون رقم 15.09 وأنه في وضعية هشة أمام الواردات المغرقة ذات منشأ مصر.

5. وجود علاقة سببية بين الواردات المغرقة والضرر المهم

تم تحديد العلاقة السببية على أساس تحليل تزامن تطور الواردات المغرقة من البولي كلوريد الفينيل ذات منشأ مصر مع تطور عوامل الضرر، إضافة إلى تحليل عوامل أخرى غير الواردات المغرقة وآثارها على قطاع الإنتاج الوطني.

استنادا إلى التحليلات المنجزة، خلصت الوزارة إلى أن لارتفاع الواردات المغرقة من مصر أثر ضار على الوضعية الاقتصادية لقطاع الإنتاج الوطني، إذ تشكل كذلك سببا رئيسيا للضرر الذي لحق به. كما أثبت تحليل العوامل الأخرى أنه لم يكن لها تأثير سلبي مباشر على قطاع الإنتاج الوطني.

وتعتبر الوزارة، بشكل نهائي، أن العلاقة السببية بين الواردات المغرقة ذات منشأ مصر والضرر المهم الذي لحق بقطاع الإنتاج الوطني مثبتة في هذا التحقيق.

6. التدبير النهائي المضاد للإغراق الموصى به

في تحديدها النهائي، وبعد استطلاع رأي لجنة مراقبة الواردات المجتمعة بتاريخ 21 نونبر 2025، تعازم الوزارة تطبيق رسم نهائي مضاد للإغراق على واردات البولي كلوريد الفينيل ذات منشأ مصر بنسبة 74,87 بالمائة للمنتج المصدر EPC، ونسبة 92,19 بالمائة للمنتجين -المصدرين المصريين الآخرين، وذلك على أساس هوامش الإغراق التي تم احتسابها.

7. إنهاء التحقيق

يتم إنهاء التحقيق المضاد للإغراق على واردات PVC ذات منشأ مصر، الذي فتح بتاريخ 27 نونبر 2024، في 25 نونبر 2025.

